



تتألف المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ١٣/٩/٢٠٠٩ برئاسة القاضي السيد مدحت محمود وعضوية كل من سادة القضاة فاروق محمد السامري و جعفر ناصر حسين و أكرم طه محمد و أكرم أحمد ياسان ومحمد صائب النقشبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أثنين المدعويين بالفضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي:

التميز / مدير بلدية الحلة / إضافة توظيفته

التميز عليه / علي أركان خضير

(الاعام)

إدعى المدعي (التميز عليه) أمام محكمة القضاء الإداري بأنه كان احد منتسبي الجيش العراقي السابق وقد خصصت جمعية بناء المساكن التعاونية للضباط له قطعة الأرض السكنية المرقمة ٢٣/٨٢٢٨/١١ الويسية وبمساحة مقدارها (٢٠٠) م<sup>٢</sup> وأثناء مراجعته للمدعي عليه/ إضافة توظيفته تبين وجود زيادة في المساحة بمقدار (١٠٠) م<sup>٢</sup> وقد تم تسديد كامل البديل عليها والبالغ (٦١.٠٠٠) ألف دينار وسجلت القطعة باسمه في مديرية التسجيل العقاري في بابل بتاريخ ٢٨/١٠/٢٠٠٢ مع وضع إشارة عدم التصرف عليها لمدة خمس سنوات أمتهاداً لكتاب أمارة مجلس الوزراء المنحل المرقم ١٢١٢٠ في ١١/١٠/١٩٩٦ . ويتأريخ ٢٥/١١/٢٠٠٨ طلب المدعي من المدعي عليه / إضافة توظيفته رفع إشارة عدم التصرف الواقعة على العقار المرقم ٢٣/٨٢٢٨/١١ الويسية لمضي مدة الخمس سنوات التي اشترطها كتاب أمارة مجلس الوزراء ألف الذكر إلا أن المدعي عليه/إضافة توظيفته رفض ذلك . فقام المدعي دهواه بتاريخ ١/٣/٢٠٠٩



وبناءً على تكليف من محكمة القضاء الإداري نظلم المدعي لدى المدعي عليه إضافة لوظائفه بتاريخ ٢٠٠٩/٤/١٩ وسعدد ( ٢٣٧٧ ) ولم يست بانتظام رغم مضي المدة القانونية ، ونتيجة المرافعة الحضورية العنسية قررت المحكمة بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٩ وبعد اضيارة ١٠٦/ق/٢٠٠٩ احكم بإلزام المدعي عليه إضافة لوظائفه رفع إشارة عدم التصرف الواقعة على قيد الطار المرقم ٢٣/٨٢٢٨/١١/الويسية وتحميل المدعي عليه إضافة لوظائفه المصاريف .  
ظعن المميز بالحكم أمام المحكمة الاتحادية العليا بالاتحته التمييزية المؤرخة ٢٠٠٩/٨/٢ طالباً نقضه للأسباب المبينة فيها.

#### القرار:

لدى التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد أن الطعن التمييزي مقدم ضمن المدة القانونية قرر قبوله شكلاً ولدى عطف النظر على الحكم المميز وجد انه صحيح وموافق للقانون للأسباب الواردة فيه ذلك لأن المميز عليه كان قد تملك قطعة الأرض المرقامة ٨٢٢٨/٢٢ م ١١ ويسية وسدد كامل بدلها وسجلت القطعة باسمه وطلب من مديرية التسجيل الطغاري في بابل وضع إشارة عدم التصرف بالقطعة لمدة خمس سنوات استناداً لكتاب أمته مجلس الوزراء (المنحل) المرقم ١٢١٢٠ في ١١/١٠/١٩٩٤ حسبما جاء بكتاب مديرية بلدية الحلة المرقم ١٧٤٨٧ المؤرخ ٢٨/١٠/٢٠٠٦ وحيث أن مدة الخمس سنوات قد انتهت الا ان مديرية بلدية الحلة كتبت تعارض في رفع إشارة عدم التصرف عن القطعة المذكورة دون سند من القانون اما الاعتراضات التمييزية فلا أساس لها من القانون لان المدة المذكورة لم تتوقف بسقوط النظام المسابق عام ٢٠٠٣

كويتياري عيراق  
داد كاڤي باآي لينتيجادي



جمهورية العراق  
المحكمة الاتحادية العليا  
٩٦/تعدنية /٢٠٠٩

وإما انتهت في ٢٨/١٠/٢٠٠٧ وعليه قرر تصديق الحكم التمييزي ورد  
الاعتراضات التمييزية وتحمل التمييز رسم التمييز وصدر القرار بالانحياز في  
١٢/٩/٢٠٠٩.

الرئيس  
مستعد المحمود

العضو  
فازوق محمد السامي

العضو  
جعفر ناصر حسين

العضو  
أكرم طه محمد

العضو  
أكرم احمد بايان

العضو  
محمد صالح التقيدي

العضو  
عبود صالح التميمي

العضو  
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو  
حسين أبو التمن